



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

فاضل علي عثمان البدران* : إجتماع الجزائر: تحديات كبيرة وآمال ضئيلة

اجتماع الدول المصدرة للنفط غير الرسمي في الجزائر في 26-28 أيلول 2016

مرة أخرى تتجه انظار المعنيين في السوق النفطية الى ما سيتمخض عن الاجتماع غير الرسمي الذي ستعقده الدول المصدرة للنفط في أواخر الشهر الجاري على هامش منتدى الطاقة العالمي الذي سيعقد في الجزائر، بعد ان عانت هذه الدول من الهبوط الحاد في اسعار النفط وأصبح العجز في إيراداتها النفطية يفرض على منتجي النفط من خارج الاوبك وداخلها البحث عن سبيل لرفع سعر النفط الى حدود 60-65 دولار للبرميل لتحافظ تلك الدول على المستوى المقبول الذي يلبي حاجة موازاتها.

وتسعى الجزائر وتبذل جهداً متواصلاً لإنجاح هذا الاجتماع، حيث زار وزير نفطها بعض الدول المصدرة للنفط ذات التأثير في القرار من اجل التوصل الى صيغة اتفاق لتنظيم الإنتاج عند سقف معين والتحكم الى حد ما في أسعار النفط، او إيجاد صيغة مناسبة تحقق هذا الهدف، لأن الجميع يدرك ان الفشل سيعني ربما هبوط جديد في الأسعار. وبرغم ذلك يبقى التخوف من تأثيرات الحسابات والخلافات السياسية بين مختلف الدول المشاركة.

فمنذ عدة أشهر تتوالى الاجتماعات لوزراء النفط والطاقة في الدول المعنية والمهتمة بالموضوع، وأصبح اتفاق تجميد إنتاج النفط أشبه بـ"كرة النار" التي تتقاذفها العواصم والمدن المختلفة. فمن الرياض الى موسكو، كراكاس والدوحة ثم طهران، وصولاً الى الجزائر، الكل يتقاذف الفكرة بين التأييد والرفض، وبين التفاؤل واليأس، وظهرت تصريحات متناقضة وسطحية وعمومية لإيهام الرأي العام والإعلام، ولم يستفد منها الا المضاربين في السوق صعوداً ونزولاً.

ان محور الصراع السياسي بين ثلاث دول منتجة للنفط، وهي المملكة العربية السعودية وروسيا وإيران، انعكس بصورة رئيسية على تصريحات وزراء هذه الدول، وبدأت الشكوك حول الوصول الى اتفاق منذ بداية الامر وحول مدى الجدية والى اي مدى سيؤخذ هذا الاتفاق على محمل الجد.

كانت بداية التفكير في تخفيض الانتاج لتحسين أسعار النفط ومن ثم تطورت الى تجميد الانتاج. حيث بدأتها فنزويلا، وهي من الدول المؤسسة لهذه المنظمة، والتي لديها الآن أكبر احتياطي نفطي

عالمي وهي معروفة منذ انضمامها لأوبك تمثل الرأي الهادئ والمعقول في المنظمة بعيداً عن المناكفات السياسية لدول الشرق الأوسط المنتجة للنفط.

لقد ركز الاعلام منذ بدء المفاوضات الثنائية، وبتوجيه من بعض الدول، على انتاج إيران المتصاعد للنفط بعد ان تأثر القطاع النفطي الإيراني بالحصار الاقتصادي الغربي والتي تسعى لتعويض ما فاتها نتيجة لذلك وتحقيق نمو متصاعد، وكان من المفروض ان يسمح لهذا التصاعد وان لا ينظر اليه بأنه يمثل تأثيراً كبيراً في الاسواق النفطية مقارنة مع الدول التي تنتج أكثر من 10 مليون برميل يومياً. واستفادت الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والمملكة العربية السعودية من تحجيم صادرات النفط الإيرانية، الا ان الاعلام والتصريحات السياسية ركزت على انتاج إيران النفطي وكأنه السبب الرئيسي لانخفاض اسعار النفط الخام. ومن جانب آخر فإن التصريحات المتضاربة والمتناقضة للوزير الإيراني، وكعادة المسؤولين في منطقة الشرق الاوسط، قد زادت من تعقيد الموقف فهو تارة يؤيد تجميد الإنتاج لتحسين الاسعار على ان لا تكون إيران طرفاً فيه، وتارة اخرى يشير الى انه سيحضر الاجتماعات المعنية بهذا الشأن، ومرة ينوه اعتذاره عن الحضور.

اما العراق، وهو ثاني أكبر منتج ومصدر للنفط في اوبك، فهو يؤيد تجميد الانتاج ثم يعود ليتقارب مع وجهة نظر إيران بأنه لا يمكنه تحديد حصته الانتاجية بالرغم من انه خارج الحصص الانتاجية منذ عام 2003. وحتى الان لم يصدر منه اي قرار رسمي حول الموضوع. الا ان تصريحات رئيس الوزراء، والذي قال ان بلاده لم تصل بعد الى كامل حصتها في سوق النفط، ووزير النفط الذي اشار الى ان العراق ينوي القيام بـ"دور فعال" مع اعضاء اوبك الآخرين لدعم الأسعار، وان العراق لديه رؤية سيناقشها مع دول اوبك، بينما يعكف العراق في الوقت نفسه على زيادة الإنتاج الذي يبلغ حالياً نحو 4.6 ملايين برميل يومياً، قد يكون ذلك محيراً لعدم وجود قرار واضح في هذا الشأن.

اما دول الخليج فتسير كما هو متفق عليه مع القرار السعودي حول انتاج النفط لعدم وجود طاقة انتاجية احتياطية كبيرة لديها، فإن لديها تنسيق مستمر مع المملكة العربية السعودية في مواقفها.

من المفيد التركيز على تصريحات المملكة العربية السعودية، التي تمثل رأى اوبك لكونها الدولة الوحيدة التي لديها تأثير على قرارات المنظمة وفي السوق النفطي، وكذلك على رأي روسيا التي لديها تأثير على اسعار النفط، وعلى فيما إذا اتفقت روسيا مع السعودية بهذا الشأن وإذا ما عزلنا تأثير النزاع السياسي بين السعودية وإيران.

قبل ان نتصور ما سينجم عن هذا الاجتماع غير الرسمي، بغض النظر عما إذا كان سيعقد هذا الاجتماع ام لا، من الضروري النظر الى الحقائق التالية لحالة السوق النفطية في الوقت الحاضر:

- 1- ان سوق النفط العالمي قد وصل الى حالة الانفلاق والتذبذب صعوداً او نزولاً.
- 2- ان انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية بدأ ينتعش مرة اخرى لارتفاع الاسعار فوق 40 دولار للبرميل.
- 3- ان الخزين النفطي التجاري في تصاعد مستمر وله تأثير على أسعار النفط الخام وقد ينخفض هذا الخزين في السنوات اللاحقة.
- 4- ليس هناك قرار عالمي للتدخل في مسار الاسعار بالرغم من الاجتماعات المستمرة وتناقض التصريحات الاعلامية.
- 5- مسار هبوط الانتاج العالمي خارج اوبك وتصاعد الانتاج في دول اوبك.

- 6- يبقى زيادة او نقصان استهلاك الصين والهند كمعيار لقياس الطلب العالمي للنفط.
- 7- تستمر روسيا بتصعيد انتاجها للنفط بعد عدة أشهر من الهبوط.
- 8- ان الدول المنتجة للنفط داخل اوبك وخارجها ستكون راضية إذا تراوحت اسعار النفط بين 50-60 دولار للبرميل.
- 9- ان سوق النفط قد يصل الى حالة التوازن بين الطلب والاستهلاك خلال السنتين القادمتين.
- 10- من غير المعروف ما تفكر به دول المنظمة، هل هو الوصول الى سقف إنتاجي عالي قبل الاجتماع؟ او التنافس بين هذه الدول في اسواق النفط؟
- 11- تصاعد انتاج بعض دول اوبك بالرغم من الرغبة في تحسين الاسعار وعلى رأس هذه الدول المملكة العربية السعودية وإيران والعراق والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، بحيث وصل انتاج اوبك في آب 2016 ليلبلغ 33.47 مليون برميل يومياً وهو اعلى مستوى لإنتاج المنظمة، ويزيد بأقل من مليون برميل عن نفس الوقت من عام 2015.
- كذلك في نايجيريا، هناك بوادر بتوصل الحكومة الى اتفاق مع المتمردين في دلتا النيجر، وهو ما قد يؤدي الى استعادة نايجيريا إنتاجها السابق. كما أن ليبيا تعمل حالياً على زيادة انتاجها من النفط بعد اتفاق القوى السياسية المتصارعة في شهر يوليو الماضي على إنشاء هيئة موحدة لإدارة أعمال التصدير.
- 12- انتاج النفط العالمي في آب 2016 بلغ 96.9 مليون برميل يومياً وهو اقل من نفس المستوى من العام السابق بـ 300 ألف برميل يومياً، ويعزى السبب لهبوط الانتاج في الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول المنتجة خارج اوبك، الا انه من المتوقع ان يتزايد انتاج هذه الدول عام 2017. اما الطلب على النفط لعام 2016 فيتوقع ان يكون 96.1 مليون برميل يومياً ومن المتوقع ان يزيد في عام 2017 وما بعده.
- 13- استمرار تصاعد الانتاج في إيران والتي يتوقع ان يصل إنتاجها الى حوالي 5 مليون برميل يومياً في نهاية عام 2017، وهناك شكوك حول التزام إيران باي سقف إنتاجي في الاجتماع المزمع عقده علماً بأنها تتجنب المجابهة النفطية حالياً.
- 14- اما العراق فبالرغم من زيادة إنتاجه، الا انه حتى الآن لم يصل لسقفه الانتاجي المعلن في منتصف الثمانينيات من القرن السابق، حيث كانت حصته الانتاجية 14.0-14.4% من مجموع انتاج اوبك. وخلال عشرين سنة (عدا سنتي 1988-1989) لم يتجاوز العراق حصته الانتاجية. وإذا التزم بأي سقف إنتاجي في الاجتماع المزمع عقده، فسيدخل في مشاكل اقتصادية وكذلك مع الشركات التي تقوم بتطوير الحقول في العراق.
- نعود مرة اخرى الى السوق النفطي، فإن اسعار النفط تنتظر موقف السعودية من انتاج النفط التي كعادتها تعلنه مسبقاً وقبل اي اجتماع، حيث انها صرحت مراراً برغبتها في اعادة التوازن في السوق، الا انه يلاحظ ومنذ عزل وزير النفط السعودي السابق من منصبه فان السياسة بدأت تلعب دوراً فعالاً في القرار النفطي حيث ان وزير الخارجية السعودي صرح مؤخراً بتفاؤله عن رغبة السعودية بالاتفاق مع الدول المنتجة خارج اوبك، لإعادة التوازن في السوق النفطي. فهل هي حقاً تريد عودة الاسعار الى مستويات أفضل؟ ام تريد استمرار حربها غير المباشرة التي اعلنتها على خصومها داخل وخارج اوبك على خلفية تسوية الملفات الجيوسياسية؟

ومن المستغرب أيضاً انه حتى الآن لم يجر بحث الخطوات اللازمة الذي سيتخذها الاجتماع المزمع عقده في خلق التوازن في السوق النفطي، فهل سيجري تجميد الانتاج حسب المستويات الحالية ام حسب مستويات انتاج لشهر ماضي يتفق عليه او في شهور قادمة؟ ان كافة تصريحات وزراء النفط والطاقة جاءت عمومية ومتفائلة، فهي حتى الآن لا تبين السقوف الانتاجية المزمع فرضها على الدول المنتجة للنفط ولا الاسلوب الرقابي لمتابعة الالتزام وكيفية معالجة الاسعار إذا ارتفعت لوهلة فوق 60 دولار للبرميل. وليس هناك دليل للانسجام بين مواقف الدول مع بعضها البعض، وهل ان قرارات الالتزام بالسقوف الانتاجية الذي سيتفق عليها سيادية، ام انها فقط تصريحات للوزراء سرعان ما تذوب وتتلاشى ثم تنقض فيما بعد لأسباب سياسية.

فوزير الطاقة الروسي صرح، عندما ارتفعت اسعار النفط الى ما يقارب الـ 50 دولار للبرميل لفترة وجيزة، بأن الاسعار الحالية مرضية ولا حاجة لتجميد الانتاج، وهو تصريح مشابه لما صرح به وزير الطاقة السعودي. والوزير الروسي يصر على ضرورة الرقابة والمتابعة لإنتاج النفط والاستهلاك الطاقوي العالمي، وإذا انخفضت الاسعار مرة اخرى فمن الضروري الاجتماع لاتخاذ قرار بهذا الشأن. وان روسيا ستكون مرتاحة إذا بلغ سعر النفط 50 دولار للبرميل، وستكون قلقة إذا انخفض سعر البرميل عن 40 دولار، مع العلم ان تحسن الأسعار سيدفع روسيا الى تصعيد إنتاجها والاستثمار في الحقول النائية والبحرية والتي أوقفت التطوير فيها لهبوط الاسعار لمستوى 20 دولار للبرميل.

لو قارنا كذلك المنافسة في الإنتاج بين روسيا والسعودية للحصول على الموقع الثاني في الإنتاج بعد الولايات المتحدة، لوجدنا ان انتاج النفط في روسيا في تموز 2016 قد بلغ 10.88 مليون برميل يومياً بينما كان إنتاج النفط في السعودية في نفس الشهر بلغ 10.67 مليون برميل يومياً. ويصرح بعض المسؤولين الروس بأن إنتاج النفط في روسيا سيكون 11.35 مليون برميل يومياً عام 2018.

وأخيراً وليس آخراً الاجتماع الذي عقد بين روسيا والمملكة العربية السعودية على هامش اجتماع مجموعة الدول الـ 20 في الصين وتوقيعها اتفاق لتأليف فرقة عمل لمراقبة العوامل المؤثرة في قوى السوق والتوصية بالإجراءات الممكن اتخاذها لضمان استقرار السوق. ويعزو البعض اسباب هذا الاجتماع الى المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها البلدين لانخفاض اسعار النفط الخام.

رغم ذلك فانه لا توجد حاجة لمراقبة السوق، ولا لمثل فريق العمل هذا حيث ان منظمة الطاقة الدولية قد دأبت شهرياً على نشر تقرير مفصل ووافي وحيادي عن حالة السوق النفطية في كل دول العالم من استهلاك وإنتاج وتصفية وخزين تجاري ومسار الأسعار. اما عن توصيات فريق العمل لمعالجة موضوع الأسعار فمن غير الممكن الالتزام به من قبل دول مثل إيران والعراق وحتى فنزويلا والمكسيك حيث تعاني هذه الدول من مشاكل اقتصادية كبيرة.

وختاماً، فان اوبك ستذهب لهذا الاجتماع وهي غير مهينة لمعالجة الموضوع، فليس هناك تخمينات للسقوف الانتاجية لدولها وخاصة الدول التي لديها قابلية تصعيد الانتاج. وهل ان اوبك ستقوم بالالتزام بتجميد السقف الانتاجي للمنظمة؟ وهل هذا السقف هو مجموع الإنتاج الحالي لدول المنظمة؟ او السقف الانتاجي المتفق عليه في الاجتماع الاعتيادي للمنظمة في كانون الاول 2015؟ وكيف ستقوم المنظمة مع الدول الاخرى بمراقبة الانتاج ومتابعته حيث دأبت المنظمة على الحصول على مستويات الانتاج من الدول نفسها؟ وكيف ستتعرف المنظمة في حالة ارتفاع الإنتاج في دول غير مشتركة في الاتفاق مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا؟ وكيف ستتعرف المنظمة عند ارتفاع الاسعار أكثر من المتفق عليه؟

على الرغم من الزيارات والتصريحات التي يطلقها أمين عام اوبك بإمكانية التغلب على التحديات التي تشهدها الاسواق، فإنها ليست المرة الاولى ولن تكون الاخيرة التي تتعرض لها السوق النفطية.

ومن المفيد حقاً ان يصار الى اتفاق على قيام روسيا والسعودية بالالتزام بدور المنتج المتأرجح لفترة من الوقت بحيث ينخفض إنتاجهما او يتصاعد عند وصول الاسعار الى مستوى اعلى من المتوقع او تنخفض أكثر من المتوقع، والسماح لدول مثل إيران والعراق للإنتاج لفترة من الوقت لمعالجة أزماتهم الاقتصادية، الا انه مع الأسف الشديد فللسياسة دور فعال لتحجيم مثل هذه الإجراءات.

فهل يستطيع الاجتماع تخطي عقبة العناد السعودي والاصرار الروسي والتعنت الإيراني، والخروج بنتائج مقبولة في الاتفاق على وضع آلية وصيغة تضمن الحد من تصاعد انتاج النفط في المرحلة الحالية، وكيفية ضمان التزام الدول المنتجة والمصدرة بالاتفاق في حالة اقراره؟

(*) خبير نفطي عراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 18 ايلول/سبتمبر 2016

<http://iraqieconomists.net/>